الأمم المتحدة

A/59/92/Add.2–E/2004/73/Add.2

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٧ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها: متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

إضافة ٢

موجز جلسات الاستماع غير الرسمية لقطاع الأعمال التجارية بشأن تمويل التنمية (نيويورك، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤)***

* A/59/50.

** E/2004/100 و 100.

*** أعد هذا الموجز موظفو مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتشاور مع مديري المناقشات والمشاركين في الاجتماع.

300604 300604 04-37806 (A)

موجز

في إطار الاستعدادات المتخذة للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية، المعقود في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بشأن موضوع ''التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري''، نظم مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة جلسات استماع غير رسمية وحوارا تفاعليا مع ممثلي قطاع الأعمال التجارية المعتمدين في نطاق عملية تمويل التنمية. وعقد الاجتماع برئاسة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيدة ماریاتا رازي (فنلندا)، في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''تعبئة الاستثمار الخاص لأغراض التنمية''. وتضمنت جلسات الاستماع والحوار حلقات مناقشة بشأن موضوعين اثنين هما: '١' تحسين المعلومات المقدمة لمستثمري القطاع الخاص في البلدان النامية؛ و'٢' تخفيف المخاطر التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص في البلدان النامية. وشملت كل جلسة من حلقات المناقشة الإدلاء بملاحظات استهلالية من جانب مدير المناقشة وتقديم عروض من جانب المحاضرين من قطاع الأعمال التجارية، فضلا عن إجراء مناقشات مع مندوبي المجلس، بما في ذلك طرح أسئلة من قِبَل الحضور. ويرد أدناه موجز لأهم السمات الموضوعية التي ميزت وقائع الاجتماع.

افتتاح الاجتماع

١ - قامت رئيسة الاجتماع، السيدة ماریاتا رازي (فنلندا)، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بافتتاح الاجتماع ورحبت بجميع المناقشين والمشاركين. وأعربت في ملاحظاتها الاستهلالية عن ارتياحها للمشاركة الفعالة لقطاع الأعمال التجارية في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وذكرت السفيرة رازي أن الالتزام العميق لقطاع الأعمال التجارية بالمضي قدما في عملية تمويل التنمية قد تجلى في ثراء الأفكار والاقتراحات الموضوعية التي طرحها ممثلو قطاع الأعمال التجارية. ثم عرضت لمخطط تنظيم الاجتماع، وقدمت مديري المناقشات وتطرقت إلى المواضيع التي ستناقشها الأفرقة، كما شجعت على تبادل مفتوح وصريح للآراء.

٢ - وأوضح السيد بول أندروود، المدير التنفيذي لمجلس الأعمال التجارية من أجل الأمم المتحدة، أن العروض المقدمة أثناء جلسات الاستماع تستند إلى نتائج حلقة عمل للخبراء بعنوان ''تعبئة الاستثمار من جانب القطاع الخاص في البلدان النامية ''، وقد عقدت هذه الحلقة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ في مجلس الأعمال التجارية من أجل الأمم المتحدة. كما أن حلقة العمل كانت حدثا شاركت فيه أطراف معنية متعددة، حيث حضره كبار الخبراء من الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتناولت حلقة العمل موضوعين اثنين هما: '١' تحسين المعلومات المقدمة لمستثمري القطاع الخاص في البلدان النامية؛ و'٢' تخفيف المخاطر التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص في البلدان النامية. وقد شكل تنوع وحجم المشاركين في حلقة العمل مصدر تفاؤل كبير للتدليل على الأهمية التي يعلقها القطاعان العام والخاص على تلك المسائل. وحسب ما أفاد به السيد أندروود، فقد شكلت حلقة العمل نقطة انطلاق مهمة تستحق المتابعة المناسبة. وقد حث مندوبي المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إحاطة سلطاتهم الوطنية علما بنتائج حلقة العمل وترويج فكرة العمل المشترك مع فريق خبراء قطاع الأعمال التجارية في مجال تعبئة الاستثمار الخاص لأغراض التنمية.

الفريق ١: تحسين المعلومات المقدمة لمستثمري القطاع الخاص في البلدان النامية

العروض

٣ - افتتحت الجلسة مديرة الفريق، السيدة باربرة ساموبلز، رئيسة شركة ساموبلز، بتقديم موجز لنتائج الجزء الأول من حلقة عمل الخبراء بشأن مسألة تعزيز المعلومات المقدمة للمستثمرين في البلدان النامية. وألقت الضوء على ستة ميادين حاسمة تحتاج إلى تحسين وهي: '١' نقص استخدام المعلومات المتاحة من جانب المستثمرين ومقرري السياسات؛ '٢' غياب المعلومات الموثوقة والمناسبة بشأن البيئات التجارية القطرية (كالمعلومات المصنفة على أساس القطاعات، وتحليلات عوامل التكلفة حسب المناطق، والمعلومات المتعلقة بوجوب إنفاذ العقود، ومصادر التمويل المحلي، والفرص/المخاطر الاقتصادية الإقليمية)؛ '٣' النقص في موثوقية المعلومات؛ '٤' الحاجة إلى مؤسسات أو أفرقة خبراء محايدة لتوفير تقييمات للمعلومات تستند إلى الخبرة وتتسم بالاستقلالية والصراحة؛ '٥' الحاجة إلى زيادة القدرة التحليلية للمستثمرين ومقرري السياسات؛ '٦' والحاجة إلى تحسين الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر سواء على الصعيد الكلي وصعيد المشاريع. وشملت التوصيات الرئيسية لفريق الخبراء المجالين التاليين. أولا، ضرورة حاجة إلى تحسين آليات التعاون والشراكة بين القطاعين الخاص والعام في المسائل المذكورة آنفا من خلال تعزيز أفرقة الخبراء القائمة وإنشاء أفرقة

جديدة، ومن خلال زيادة تطوير الأدوات الرامية إلى دعم الحوار بين الحكومات والمستثمرين، وأيضا من خلال وضع الآليات اللازمة لتحسين نوعية المعلومات ومصداقيتها. ثانيا، ضرورة بذل جهود من أجل تحسين نوعية مداخل المعلومات المفتوحة على الشبكة العالمية وتضافرها باعتبارها قنوات فعالة من حيث التكلفة لنشر المعلومات عن طريق تعزيز العلاقات مع الجهات الرئيسية المقدمة للمعلومات واستغلال أقصى ما تتيحه التكنولوجيا من إمكانات.

٤ - وتحدث السيد أرمسترونغ تاكانغ، كبير الموظفين التنفيذيين في شركة ألتيك (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (نيجيريا)، حول أفضل الممارسات المتعلقة بتوفير المعلومات للمستثمرين. ووصف التحديات المطروحة في مجال جمع المعلومات وتجهيزها ونشرها في بلدان نامية مثل نيجريا. وأوضح السيد تاكانغ ضرورة الاستثمار في بناء القدرات في الهياكل الأساسية للمعلومات، بما في ذلك التدريب بما من شأنه أن يوفر التوجيه في ميدان جمع المعلومات الجيدة وتحليلها ونشرها. وبهذا المعنى، تشمل أفضل الممارسات دعم توفير المعلومات المصنفة على أساس القطاعات، وتوثيق التشريعات والسياسات المتصلة بالاستثمار وتيسير الوصول إليها، وجعل القوانين المحلية المتصلة بالاستثمار متاحة لعامة الجمهور وقابلة للقياس. وعلاوة على ذلك، يشكل توافر المعلومات المرتكزة على مداخل الإنترنت والقدرات التحليلية المباشرة على الإنترنت أداة مهمة. كما شدد السيد تاكانغ بقوة على السلبيات التي تشوب نماذج المعلومات التقليدية التي يستخدمها المستثمرون الأجانب في البلدان النامية مثل نيجريا. فقد أخفقت تلك النماذج بالذات في مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والسياسية للبلدان النامية، ويجب أن يبذل المستثمرون جهودا لدمج تلك العوامل في عملياتهم لاتخاذ القرار. ومن ثم، ينبغي الاضطلاع بمزيد من البحث والتطوير لفهم أثر المتغيرات الاجتماعية والثقافية على الاستثمار، كما أن ثمة حاجة إلى إضفاء ''الطابع الأهلي'' على مؤشرات المعلومات التقليدية. ثم شدد السيد تاكانغ بالإضافة إلى ذلك على ضرورة تواجد المؤسسات المقدِّمة للمعلومات من القطاعين الحكومي وغير الحكومي على السواء، مما يتيح للمستثمرين استقاء صورة كاملة ومتوازنة عن المستجدات الحاصلة في بلد بعينه.

٥ - ووصفت السيدة ماغي كيغوزي، المديرة التنفيذية لهيئة الاستثمار في أوغندا، الجهود المبذولة في مجال تعزيز توفير المعلومات للمستثمرين في أوغندا. وقالت إن هيئة الاستثمار في أوغندا تتعهد موقعا تفاعليا على الشبكة العالمية يجري استكماله بصورة دائمة ويقدم معلومات جوهرية للمستثمرين كالمعلومات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للأراضي. ثم أكدت أهمية الحوار بين القطاعين العام والخاص، كأن يتم مثلا من خلال المجلس الاستشاري

التجاري التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)/غرفة التجارة الدولية، والمائدة المستديرة للأعمال التجارية في أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحوار الشراكة النشيطة، والمنتدى الأفريقي الآسيوي للأعمال التجارية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمائدة المستديرة للمستثمرين في أوغندا بالنسبة لذلك البلد على وجه التحديد. وأشارت السيدة كيغوزي إلى النجاحات المتحققة في شرق أفريقيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو أوسع، بفضل الإصلاحات التي تعزز البيئة المواتية للمؤسسات الأجنبية والمحلية على السواء. كما أكدت أهمية استحداث شبكات قطرية للمستثمرين على الإنترنت. مما يؤدي إلى تيسير الاتصال المباشر والمتواتر بين الحكومات والمستثمرين.

٦ - وشددت السيدة جولانتا وايسوكا، الخبيرة الاستراتيجية في حوافظ الاستثمار بشركة فرانك روسيل (الولايات المتحدة الأمريكية)، على أهمية المعلومات في تيسير قيام أسواق رأسمالية محلية في البلدان النامية. وتعد الأسواق الرأسمالية المحلية مهمة في اجتذاب وتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء. بيد أن تدعيم أداء تلك الأسواق وتطويرها يحتاج إلى توفير معلومات موثوقة وشفافة وفي الوقت المناسب للمستثمرين. ويمكن للمبادرات من قبيل المركز العالمي لتبادل المعلومات أن تضطلع بدور مهم في تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة، وإضافة إلى عدد من المؤسسات الأخرى مثل الوكالات المعنية بالتصنيف إلى مراتب، وحثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم تلك المبادرة.

٧ - وتحدث السيد نيكولا غادانو، الاقتصادي الأقدم في شركة ريبسول للنفط والغاز Repsol YPF (الأرجنتين)، عن الأزمة المالية التي شهدها بلده في عام ٢٠٠١ وأهمية تعزيز توفير المعلومات للمستثمرين في ذلك السياق. وارتأى أن تدهور المشاكل الاقتصادية لبلده كان ناجما عن غياب في التقييم المستقل لحالة الاقتصاد الكلي في البلد أكثر مما كان ناجما عن نقص في الشفافية بحد ذاتها. وعلى نحو خاص فإن صندوق النقد الدولي قد يكون اضطلع بدورين متضاربين باعتباره دائنا كبيرا وباعتباره أيضا الجهة التي اضطلعت بالمهمة الرئيسية لتقييم استقرار الاقتصاد الكلي للبلد. وكنتيجة لذلك، أشار السيد غادانو إلى أنه قد لا يكون بوسع صندوق النقد الدولي أن يواصل بحرية واستقلالية إبراز المخاطر التي تواجه الاقتصاد الكلي في البلدان الأخرى بصورة تامة. وأوصى بأن يوكل إلى منظمة دولية بديلة لا تقدم القروض للبلدان مسؤولية المراقبة الرئيسية عن تقييم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الكلي وإلقاء الضوء عليها.

المناقشة

٨ - جرى التأكيد خلال المناقشة على سلبيات نماذج المعلومات التقليدية التي أثيرت في عرض السيد تاكانغ. وأوضح أحد ممثلي الأعمال التجارية بشكل خاص الحاجة إلى توافر المعلومات بشأن عدد مختلف من الأمور التي قد تكون غير ملموسة ولكنها حاسمة بالنسبة للمستثمرين، ومن ذلك مثلا معرفة ما هي الجهة التي يكون لها الحق داخل بلد بعينه في أن توقع العقود وفي أي الميادين. فهذه العوامل تكتسي أهمية كبيرة في حال نشوء نزاعات وعدم الوفاء بشروط العقد. ورغم أن فعالية النظام القانوني في حل النزاعات أمر حاسم، فإن من الأمور التي تساعد المستثمرين أن تتوافر لديهم مسبقا معلومات بشأن العوامل السياسية والقانونية والثقافية التي من شأنها أن تحدد فعالية استثمارهم.

٩ - وأشير إلى أن من المفيد في العديد من الحالات أن تصنف المعلومات العالمية على أساس القطاعات لا على أساس البلدان. فالمستثمرون يتزعون إلى البحث عن فرص الاستثمار في قطاعات محددة لا في بلدان بعينها، ومن ثم فإن تصنيف الحقائق والأرقام بحسب القطاعات يساعدهم على كشف فرص الاستثمار المربحة بمزيد من السهولة. وفي الوقت ذاته، فإن تلك المعلومات القطاعية من شأنها أيضا أن توجه الانتباه إلى مشاريع في بلدان قد لا تكون على رأس قوائم المستثمرين.

١٠ - وتساءل أحد المشاركين حول مدى استصواب الشفافية التامة في المعلومات بالنظر إلى افتراض أن نقص الشفافية هو في الغالب الذي يساعد الشركات التي تكون لها مصادر معلومات خاصة أو تكون لها مهارات أكبر في تفسير المعلومات، على الحفاظ على ميزة تنافسية. وكان رد ممثلي الأعمال التجارية أنه رغم تعذر الشفافية التامة في المعلومات في بيئة رأسمالية تنافسية، ينبغي أن تكون ثمة شفافية بشأن ''قواعد اللعبة''. بيد أن الحقيقة الواقعة لا تزال بعيدة جدا عن تلبية تلك الحاجة الضرورية التي تيسر بالفعل التنافس الفعال بين الشركات وفي الوقت ذاته تمكّن البلدان النامية التي تتوافر لديها العناصر الأساسية من تعبئة رؤوس الأموال واجتذابها على نحو أفضل.

١١ - وأثيرت مسألة الحواجز اللغوية التي تعيق الاستثمار. وأشير إلى أن المستثمرين الأجانب يشعرون بمزيد من الراحة حين يعملون في البلدان التي تشهد حواجز لغوية أقل، فضلا عن ضرورة أن تبادر البلدان المضيفة إلى توفير مصادر متعددة اللغات للمعلومات المطروحة.

الفريق ٢: تخفيف المخاطر التي يواجهها المستثمرون في القطاع الخاص في البلدان النامية

العروض المقدمة

١٢ - افتتح الجلسة مدير المناقشة، السيد دان بوند، النائب الأول لرئيس مجموعة شركات التأمين ''أمباك'' (الولايات المتحدة الأمريكية)، بتلخيص نتائج الجزء الثاني من حلقة عمل الخبراء المعنية بمسألة تخفيف المخاطر التي تواجه المستثمرين في البلدان النامية. وقال إن هناك حاجة ماسة في معظم البلدان النامية لجذب رأس المال الخاص المحلي والأجنبي لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية (لأسباب ليس أقلها القيود المفروضة على الميزانية التي تواجهها حكوماتها). ومع ذلك، ظل هناك انخفاض حاد في التمويل الخاص الذي يتجه إلى القطاعات الأساسية مثل المياه والطاقة وحتى يمكن زيادة التمويل الخاص لمشاريع الهياكل الأساسية في البلدان النامية، تدعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات أساسية لتخطي العوائق التي تواجه الاستثمار. ومن تلك العوائق نظم الرقابة التنظيمية غير الشفافة وغير المستقرة، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والقيود المفروضة على العملات الأجنبية وضعف النظم القانونية والقضائية وعدم وفاء الحكومات بالتزاماتها التعاقدية. وفي الوقت نفسه، تم وضع أو اقتراح هياكل مالية مختلفة لتخفيف المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالسيادة التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص. وتعتمد تلك الهياكل بدورها على تقاسم واضح للمخاطر بين القطاعين العام والخاص. ثم عرض السيد بوند عددا من النُهُج الواعدة لتقاسم المخاطر بما في ذلك تجميع المشاريع والصناديق الإنمائية العالمية ومرافق السيولة للتغلب على الصدمات المؤقتة التي تتعرض لها الموارد المالية للمشاريع مثل التخفيض الشديد لقيمة العملة، وضمانات العملة المحلية والتمويل الميسر لدعم المستفيدين المستهدفين، والتحكيم الدولي لضمان عقود الحكومات واتفاقات الامتياز إلى آخره. وحتى يمكن تطبيق هذه الأساليب على نطاق واسع، لا بد من زيادة الحوار بين القطاعين العام والخاص. وأشار السيد بوند إلى أن فريق الخبراء المعني بتمويل الهياكل الأساسية بالبلدان النامية (www.InfraDev.org) قد أنشئ في مؤتمر مونتيري تيسيرا لهذا الحوار. ودعا الخبراء من القطاعين الخاص والعام إلى الانضمام لذلك الفريق والمساعدة على وضع آليات أخرى لتقاسم المخاطر.

١٣ - ودفع السيد جون سالنغر، رئيس شركة التجارة العالمية والمخاطر السياسية (الولايات المتحدة الأمريكية) بأن الخسائر التي تكبدها المستثمرون ألحقت بظاهرة العولمة سلبيات فادحة وخاصة تلك التي حدثت في مشاريع الهياكل الأساسية بالبلدان النامية (حتى في البلدان الكبيرة والمتطورة نسبيا). فهناك عدم احترام للاتفاقات القانونية في البلدان النامية كما أن

المعدل المتوقع من العائدات المتعلقة بالمشاريع غير كاف لتعويض المخاطر الحقيقية التي تنطوي عليها. ولذلك السبب، تجد البلدان النامية صعوبة في جذب التمويل الخاص الأجنبي لمشاريع الهياكل الأساسية إلا إذا أُجيز إجراء إصلاحات جوهرية في الاتجاه الذي اقترحه السيد بوند. وثمة نقطة معينة أكد عليها السيد سالنغر هي ''عدم الإنصاف'' على نحو ما يعاني منه المستثمرون الأجانب عندما لا تفي السلطات المحلية بعقودها، موضحا أن الاستخدام الفعال للتحكيم الدولي وإجراءات فض النزاعات سيساعد في ذلك الصدد. ومؤكدا كذلك الحاجة إلى مقارنة المشاريع التي تفشل مع تلك التي تنجح وتقييمها بموضوعية مع تعزيز أفضل الممارسات المتبعة.

١٤ - وأشار السيد براديب سنغ، الرئيس التنفيذي لشركة تأجير الهياكل الأساسية والخدمات المالية (الهند) إلى ما ينطوي عليه الأمر من تناقض بين نقص في التمويل الخاص لمشاريع الهياكل الأساسية في البلدان النامية وبين رؤوس الأموال الضخمة التي تبحث عن فرص استثمار حول العالم. والسبب وراء ذلك التناقض يكمن في نقص المشاريع المصممة تصميما جيدا والتي تنطوي على إمكانيات استثمارية في البلدان النامية. ولا تتصدى ضمانات المستثمر لمعالجة تلك المشكلة إذ أنها تمارس من أجل تحديد المخاطر وليس لتخفيف المخاطر. وعوضا عن ذلك، هناك حاجة إلى التماس السبل الكفيلة بتحسين أساسيات المشاريع وإصلاح جوانب السياسات والبيئة التشريعية التي تنجم عنها مخاطر بالنسبة للمستثمرين. وثمة حاجة أيضا إلى استحداث قدرات لوضع المشاريع داخل الحكومات في البلدان النامية تتولى إنشاء هياكل لتحديد المخاطر الحقيقية بالنسبة للمشاريع وتخفيفها وتوزيعها ولمعالجة الاحتياجات من المعلومات لتقليل حالات عدم اليقين في مفهوم القطاع الخاص ومؤسسات الإقراض. ولتلك الغاية، يمكن إنشاء هيئة مهنية دائمة في كل بلد نام على حدة لتقدم التوجيه المستمر والفعال لشراكات القطاع العام والخاص ولأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. ويمكن أن تساعد المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى في إنشاء ترتيبات مؤسسية وبيئية تنظيمية بما ييسر عمل هيئة من هذا القبيل. (على سبيل المثال، من خلال وضع مبادئ توجيهية للشراكات بين القطاع العام والخاص وتحديثها، والمساعدة على إنشاء إطار قانوني لتوجيه صنع القرارات السياسية والبيروقراطية المتعلقة بالشراكات بين القطاع العام والخاص ودعم تدريب الموظفين لبناء المهارات الفنية). وأكد السيد سينغ أن العائدات من هذا الجهد ستكون كبيرة بينما ستكون الموارد اللازمة صغيرة نسبيا.

١٥ - وتكلم السيد جاك لابر المستشار الأقدم للمياه لمؤسسة السويس للبيئة (فرنسا)، عن مسألة تحسين إمكانية التنبؤ باتجاه إيرادات المياه ومقدمي خدمات الصرف الصحي في

البلدان النامية. فبينما يطالب مستثمرو القطاع الخاص بعائدات مناسبة، لا توجد غالبا علاقة بين التعريفات التي تضعها السلطات العامة والتكاليف التي يتكبدها متعهدو التشغيل في القطاعين العام والخاص نظرا الحساسيات الاجتماعية والسياسية المتعلقة بزيادة تعريفة المياه. وهكذا، قدر البنك الدولي متوسط معدل استعادة تكاليف خدمات المياه بأربعين في المائة فقط. ومع ذلك، دفع السيد لابر بأن من الممكن التوصل إلى نظام مستدام لاسترداد التكاليف بمعظم المدن الكبيرة في الأجل المتوسط إذا توفرت سياسة جيدة التصميم وعادلة اجتماعيا لإضفاء تعديلات تدريجية على التعريفة مصحوبة بأدوات لتخفيف المخاطر. وبالنظر إلى السنوات العشر الماضية، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ذلك المجال نجحت في الحالات التي كانت فيها العقود جيدة التصميم وحيث لم يكن هناك تعرض لمخاطر العملة الأجنبية وكان الاستثمار يمول من التدفقات النقدية الواردة من إيرادات المياه وليس من الديون. وعندما تقع المشاكل يرجع ذلك غالبا إلى رفض السلطات العامة تطبيق شروط تعديل التعريفة عند حدوث هزة في الاقتصاد الكلي أو عدم استقرار سياسي أو تضارب في حماية الأطراف في حالة مخالفة العقود (بمعنى أن القطاع الخاص غير محمي بالقدر الكافي مقارنة بالقطاع العام)، وتأثر إيرادات شركات المياه بعدم السداد من قبل مستعملي القطاع العام. واقترح السيد لابر، إنشاء أداة لتخفيف مخاطر التعريفة تمنح بموجبها السلطات العامة متعهد التشغيل ضمانا إزاء القرارات الانفرادية المتعلقة بالتعريفة مع استطاعته الحصول على ضمان مقابل ومناسب استنادا إلى وكالة متعددة الأطراف. وينبغي تقليل تكلفة هذا الضمان المقابل من خلال الدعم المقدم من الجهات المانحة.

١٦ - أما فلافيودياز ميرون، مدير الشؤون القانونية والعلاقات الحكومية بشركة فورد للسيارات بالمكسيك، فبرغم قبوله بالأهمية الفائقة لوجود مناخ استثمار ملائم، إلا أنه دفع بأن المنافسة الشديدة من أجل رأس المال العالمي قد تقتضي أحيانا أن تقدم البلدان حوافز مباشرة لجذب الشركات. وثمة بلدان متقدمة عديدة تقدم حوافز قيمة، بما في ذلك المنح النقدية لجذب الاستثمار (حتى في مواجهة قيود منظمة التجارة العالمية في بعض الأحيان). ولا تملك كثير من البلدان النامية الموارد أو الهيكل القانوني المناسب لمنح مثل هذه الحوافز ولا الوفاء بها أثناء فترة دورة الاستثمار. ومع ذلك، يقوم عدد من البلدان النامية حاليا تدريجيا ببناء احتياطيات ضخمة من الأموال الأجنبية وبوسعها استخدامها في تقديم الحوافز لجذب الاستثمار. بيد أنه ينبغي استخدام هذه الحوافز بشكل انتقائي للغاية بحيث لا يجري تقديمها إلا للمشاريع المنفذة في القطاعات الاستراتيجية التي سينجم عنها آثار ملموسة ومباشرة وواسعة النطاق على الاقتصاد المضيف.

المناقشة

١٧ - ورغم قبول السيد جوزي أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أهمية نظم الضمانات والحوافز لتدفقات رأس المال، خاصة في أقل البلدان نموا، فقد أشار إلى أن أشد الصعوبات تحدث خلال فترات الأزمات عندما تكون الحكومات قادرة بالكاد على الوفاء بالضمانات أو على تنفيذ حلول أخرى لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لذلك. ومن هنا، سيكون من المهم مواصلة المناقشات لتحديد السبل والوسائل السليمة لمعالجة هذه المشكلة. وثمة مسألة هامة أخرى تتعلق بتقاسم المخاطر. ورغم الاتفاق على وجوب تفريق المشاريع وكفالة تقاسم معقول للمخاطر إلا أن السيد أوكامبو بيَّن أن مخاطر السوق العادية ينبغي ألا تتولاها الحكومات مؤكدا، على نحو خاص أن مخاطر من قبيل مخاطر معدلات سعر الصرف أو مخاطر أسعار الفائدة ينبغي أن تعد مخاطر سوق عادية وبالتالي ينبغي ألا تغطيها الحكومات بل ينبغي أن تقع في إطار مسؤولية القطاع الخاص. وسلم السيد أوكامبو بالمشاكل التي تنطوي عليها مخاطر سعر الصرف لمقدمي الخدمات غير القابلة للتداول التجاري في البلدان النامية التي تقترض العملات الأجنبية من الخارج. بيد أنه، لم يقبل بدعوى تعويض الحكومات للمستثمرين عن تلك المخاطر وارتأى ضرورة وجود سبل أفضل للتعامل مع هذه المشكلة بما في ذلك ما يتم من خلال زيادة التمويل بالعملة المحلية.

١٨ - وذكر أحد ممثلي دوائر الأعمال أن تقسيم المخاطر بين القطاعين العام والخاص ينبغي أن يكون متوازنا بشكل عادل. فالمخاطر التي تُحول إلى متعهد التشغيل ستعني في النهاية نقل تكاليف إضافية إلى المستعمل النهائي من خلال التعريفة. وكالعادة تكون خدمات الهياكل الأساسية مثل المياه مدعومة بدرجة كبيرة في البلدان النامية. وسيتسبب سحب الدعم تدريجيا وتحويل المخاطر التي لا يستطيع متعهد التشغيل أن يسيطر عليها في الوقت نفسه إلى متعهد تشغيل في القطاع الخاص، (مثل مخاطر سعر الصرف ومخاطر الرقابة التنظيمية)، في زيادات حادة في التعريفة لن تكون مقبولة اجتماعيا. وعليه فبقاء تكلفة المخاطر المتعلقة بالزيادة في جانب الحكومة ينبغي أن يكون جزءا من سياسة إدارة التحول السلس المتعلق بالتعريفة.

١٩ - وأشار مشارك إلى أن الشركات الكبيرة لا تزال توظف استثمارات طائلة في بلدان نامية بعينها بالرغم من الخسارة التي يتكبدها المستثمرون في مشاريع الهياكل الأساسية مما يوحي بأن العولمة لا تزال تتيح فرصا واسعة النطاق للقطاع الخاص. ومع تسليمه بحقيقة أن بعض السلطات العامة لم تف بالتزاماتها التعاقدية، إلا أنه حاول أن يبرهن أن بعض الشركات الأجنبية فشلت بدورها في احترام التزاماتها والوفاء بها مما جعل الحكومات حذرة

إزاء السماح بإقامة بعض المشاريع. وقبِل ممثل عن قطاع الأعمال النقطة التي تشير إلى أن المستثمرين يخفقون أحيانا في النهوض بمسؤولياتهم مشيرا إلى أن الجمع بين الحذر الواجب من جانب المستثمرين والحكومات وبين إنشاء آلية نزيهة ونافذة لفض النزاعات يمكن أن يساعد في هذا الخصوص.

الاستنتاجات

٢٠ - أُثير عدد من النقاط الهامة أثناء تقديم العروض وإدارة المناقشات بين ممثلي قطاع الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة الحاضرين. وتتضمن النقاط التأكيدات التالية:

(أ) الحاجة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام لتحسين المعلومات المقدمة إلى المستثمرين في البلدان النامية، ولا سيما في المجالات التالية:

- **تعزيز استخدام التكنولوجيا وشبكة الإنترنت لدعم الحوار بين القطاع العام والخاص ونشر المعلومات. وعلى سبيل المثال، ستُيسر شبكات الاستثمار القطرية التي تعتمد على الإنترنت، الاتصال المباشر والدائم بين الحكومات والمستثمرين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لتعزيز نوعية صفحات مداخل المعلومات المعلنة على الإنترنت مع تحسين التعاون فيما بينها كأدوات فعالة من حيث التكلفة لنشر المعلومات من خلال تعزيز الصلات مع مقدمي المعلومات الأساسيين واستخدام أقصى قدرات التكنولوجيا.**
- **الاستثمار لبناء القدرات في مجال الهياكل الأساسية للمعلومات في البلدان النامية، بما في ذلك تعزيز توفير المعلومات القطاعية والتدريب الذي سيقدم التوجيه بشأن جمع وتحليل ونشر معلومات جيدة النوعية. وسينطوي هذا أيضا على تعزيز أفضل الممارسات، بما في ذلك التوثيق وتيسير سبل الوصول إلى التشريعات والسياسات المتعلقة بالاستثمار وجعل القوانين المحلية والسياسات المتعلقة بالاستثمار متاحة بصورة عامة وقابلة للقياس.**

(ب) من المهم ضمان التعايش لمقدمي المعلومات الحكوميين وغير الحكوميين، وبالتالي تمكين المستثمرين من الحصول على صورة كاملة ومتوازنة للتطورات المستجدة في أي بلد نام.

(ج) قد يواجه صندوق النقد الدولي عقبات تحد من حريته واستقلاله مما يعوقه عن تسليط الضوء بالكامل على مخاطر الاقتصاد الكلي التي تواجه البلدان. وينبغي أن

توكل مسؤولية الإشراف الهامة إلى منظمة دولية بديلة لا تشارك في عملية إقراض البلدان، ومن ثم تتولى تقييم مخاطر الاقتصاد الكلي وتسليط الضوء عليها.

(د) هناك عدد من النهج الواعدة لتقاسم المخاطر (بما في ذلك تجميع المشاريع، وصناديق التنمية العالمية، واستخدام تسهيلات السيولة لتيسير التغلب على الهزات المؤقتة التي تتعرض لها اعتمادات تمويل المشاريع مثل الانخفاض الشديد في القيمة، وضمانات العملة المحلية والتمويل التساهلي لإعانة المستعملين المستهدفين والتحكيم الدولي لضمان العقود الحكومية واتفاقات الامتياز وما إليها). وحتى يمكن تطبيق هذه الأساليب على نطاق واسع، هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الحوار بين القطاعين العام والخاص. وقد أُنشئ فريق الخبراء المعني بتمويل الهياكل الأساسية في البلدان النامية، في مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية من أجل تيسير هذا الحوار. وينبغي أن ينضم الخبراء المعنيين من القطاعين الخاص والعام إلى هذا الفريق كما يساهموا في وضع الآليات الملائمة لتقاسم المخاطر.

(هـ) ومن المهم إيجاد قدرات لتطوير المشاريع داخل الحكومات للنهوض بأعباء التحديد الموثوق للمخاطر الحقيقية ولتخفيف هذه المخاطر ولرسم هياكل التوزيع بالنسبة للمشاريع ولمعالجة احتياجات المعلومات بما يقلل حالات عدم اليقين في مفهوم القطاع الخاص ومؤسسات الإقراض. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة مهنية دائمة في فرادى البلدان النامية لتقديم التوجيه المستمر والفعال لشراكات القطاع العام والخاص ولأصحاب المصلحة في القطاعين المذكورين. ويمكن أن تساعد المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى في إنشاء ترتيبات مؤسسية وتهيئة بيئة رقابة تنظيمية تيسيرا لعمل هذه الهيئة (على سبيل المثال، من خلال وضع واستكمال مبادئ توجيهية لشراكات القطاع العام والخاص، والمساعدة على إنشاء إطار قانوني لتوجيه صنع القرارات السياسية والمكتبية المتعلقة بالشراكات بين القطاع العام والخاص وتقديم التدريب اللازم والمهارات التقنية).

(و) يمكن تنفيذ نظام مستدام لاسترداد التكاليف في مرافق المياه بمعظم المدن الكبيرة في الأجل الطويل إذا كانت هناك سياسات معدة إعدادا جيدا ومنصفة اجتماعيا للتعديل التدريجي للتعريفات مصحوبة بأدوات لتخفيف المخاطر. وينبغي أن يكون هناك تحول نحو درجة أكبر من الاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تقوم الحكومات بحماية الشرائح الضعيفة من المجتمع من خلال إعانات الدعم الموجهة. وينبغي النظر في إنشاء آلية لتخفيف مخاطر التعريفة حيث تمنح السلطة العامة متعهد

تشغيل المياه ضمانا ضد القرارات الانفرادية فيما يتعلق بالتعريفات بل يمكنه الحصول على الضمان المقابل المناسب استنادا إلى وكالة متعددة الأطراف. وينبغي تقليل تكلفة هذا الضمان المقابل من خلال دعم المانحين.

(ز) يمكن استخدام المبالغ الكبيرة من الأموال الاحتياطية الأجنبية التي تتراكم لدى المصارف المركزية في بعض البلدان النامية لتقديم حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، ينبغي استخدام هذه الأموال بشكل انتقائي للغاية، في ضوء قيود الموارد في العالم النامي، وقصرها على مشاريع القطاعات الاستراتيجية التي ينجم عنها آثار ملموسة مباشرة وواسعة النطاق على اقتصاد البلد المضيف.

(ح) ثمة حاجة لإمعان النظر في كيفية مواجهة الصعوبات التي تعاني منها البلدان النامية فيما يتعلق بالمشاريع الرئيسية في مجال الهياكل الأساسية خلال فترات الأزمات الاقتصادية، ففي هذه الحالة قلما تكون الحكومات قادرة على تقديم تأمين إزاء المخاطر لأن ميزانياتها تكون قد تضررت بشدة من جراء المشاكل الاقتصادية.